صندوق إستثمار البنك الأهلي المصرى – الصندوق الاول
(ذو العائد الدورى التراكمى)
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية فى
٣٠ يونيو ٢٠٢٤
و تقرير مراقب الحسابات عليها

الفهرس	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	١-٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الدخل (الارباح والخسائر)	٤
قائمة الدخل الشامل	٥
قائمة التغير فى صافى أصول الصندوق	٦
قائمة التدفقات النقدية	٧
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٨–٣٥

راشد وبدر وشركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

95 شارع حافظ رمضان , بجوار النادي
الاهلي , مدينة نصر, القاهرة – ج.م.ع
٢٣٥٤٦٥٧٤ ٢٣٥٤٧٣٤٠ (٢٠٢)
Info@pkf.com.eg
www.pkf.com.eg

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار البنك الأهلى المصرى الصندوق ألاول (ذو العائد الدورى التراكمى)
إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة **لصندوق استثمار البنك الأهلى المصرى (الصندوق ألاول) - ذو العائد الدورى التراكمى** - والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في صافي أصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة " فنددانا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار " فالشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهنى وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام شركة خدمات الادارة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الادارة .
وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة شركة خدمات الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

بي كي أف راشد و بدر وشركاهم هي عضو في بي كي أف العالمية، وهي شبكة من الشركات الأعضاء في بي كي أف العالمية المحدودة، كل منها كيان قانوني منفصل ومستقل ولا يقبل أي مسؤولية أو إلتزام عن الاعمال أو امتناع أي عضو أو شركة (شركات) المراسلة

الـــرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشـار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضـوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى **لصندوق استثمار البنك الأهلى المصرى (الصندوق ألاول) - ذو العائد الدورى التراكمى** فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الادارة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشـرة الاكتتاب على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بالحسـابات، كما أن أسس تقييم أصـول والتزامات هذا الصـندوق وتحديد القيمة الاسـترادادية لوثائق الاسـتثمار في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن.

مراقب الحسابات

محمد عبد الفتاح بدر

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية (١٢٢)

سجل مراقبي حسابات البنك المركزي (١٤٥)

س.م.م (٤٤٨٣)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

راشد وبدر وشركاهمPKF

القاهرة في : ٨ اغسطس ٢٠٢٤

صندوق إستثمار البنك الأهلي المصري – الأول (ذو العائد الدورى التراكمى)

منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية

قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
الأصول المتداولة			
حسابات جارية لدى البنوك	(٤)	٦١ ٦٠١ ٠٢٢	٣٤ ٦١١ ٤٧١
النقدية وأرصدة لدى البنوك		٦١ ٦٠١ ٠٢٢	٣٤ ٦١١ ٤٧١
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر			
وثائق صناديق استثمار لدى البنوك	(٥)	٢٤ ٩٠٩ ١٨٦	٩ ٨٧٦ ٧٧٦
استثمارات في أسهم شركات محلية	(٦)	١٩٩ ٢٠٣ ٧٩٠	٨٨ ٣٢٧ ٤١٠
اجمالى استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		٢٢٤ ١١٢ ٩٧٦	٩٨ ٢٠٤ ١٨٦
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٧)	٢ ١٠٢ ٨٨٤	٢ ٢٩٨ ٤٩٢
اجمالى مدينون وأرصدة مدينة أخرى		٢ ١٠٢ ٨٨٤	٢ ٢٩٨ ٤٩٢
اجمالي الاصول المتداولة		٢٨٧ ٨١٦ ٨٨٢	١٣٥ ١١٤ ١٤٩
الإلتزامات المتداولة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٨)	٢ ٣٣٨ ٤٣٦	١١ ٠٩١ ٢٠٦
اجمالى الإلتزامات المتداولة		٢ ٣٣٨ ٤٣٦	١١ ٠٩١ ٢٠٦
صافي اصول الصندوق	(٩)	٢٨٥ ٤٧٨ ٤٤٦	١٢٤ ٠٢٢ ٩٤٣
عدد الوثائق القائمة		٢ ٩٣٧ ٠٣٣	١ ٥٠٢ ٦١٥
سعر الوثيقة		٩٧,٢٠	٨٢,٥٤

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

* تقرير مراقب الحسابات مرفق .

فنددانا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن

العضو المنتدب

فنددانا لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار

صندوق إستثمار البنك الاهلى المصرى الاول - ذو العائد الدورى التراكمى

منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)

عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	ايضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنيه مصرى
إيرادات النشاط			
عائد الاستثمار فى أوراق مالية		٢ ٨٢٧ ٣٢٥	٦٣٧ ٤٨٧
عائد الاستثمار فى اذون خزانه		-	٤٧ ٦٠٧
أرباح بيع فى أوراق مالية		١٦ ٢٧٦ ٣٣٣	٤ ٧٣٨ ٩٨٤
أرباح غير محققة لتقييم أسهم في شركات محلية		١٤ ٥٨٣ ٤٨٧	٦ ٥٧٦ ٦٥٤
أرباح غير محققة لتقييم وثائق استثمار لدى البنوك		٣٢ ٢٩١	١٧١ ٨٩١
ارباح استرداد وثائق الاستثمار لدى البنوك		-	٢٣ ٤١٥
كوبونات وثائق الاستثمار لدى البنوك		٢ ٤٧٢ ٤٢٤	٥٤٢ ٧٩١
عوائد على الحساب الجارى		٦ ٢٧٥ ٤٣١	٦٧٤ ٠١٥
إجمالي إيرادات النشاط		٤٢ ٤٦٧ ٢٩١	١٣ ٤١٢ ٨٤٤
يخصم :			
مصروفات النشاط			
اتعاب مدير الاستثمار	٢٢ب	٣٨١ ٠٩٠	٩٢ ٧٠٣
حافز حسن الاداء		-	٤٤٩ ٩٣٤
اتعاب شركة خدمات الادارة	٢٢/هـ	٢٣ ٩٩٣	٩ ٦٣٥
أتعاب الجهة المصدرة		٩٥٢ ٧٣١	٢٣١ ٧٥٧
خسائر بيع اوراق مالية		٣ ٤٩٦ ٥٩٤	٧٣٧ ٩٥٩
خسائر غير محققة لتقييم أسهم في شركات محلية		١١ ٢٣٥ ١٥٣	٣٦١ ٤٧٣
أتعاب الحفظ	٢٢/أ	٧٤ ٦٩٩	١٨ ٧٤٣
أتعاب لجنة الاشراف	٢٢/ج	٦ ٧٥٠	٦ ٧٥٠
مصروفات بنكية		٩٦٣	٢ ٠٣٧
ضرائب على توزيعات الارباح		١٤١ ٣٦٦	٣١ ٨٧٤
مصاريف أخرى		-	٤٧٣ ٨٩٨
مصروفات عمومية وإدارية	(١٠)	١٨١ ٠٩٥	١٠٧ ٢٨٨
عمولات بيع وشراء	٢٢/أ	١٢٩ ٨٥٣	٤٢ ٧٠٣
إجمالي مصروفات النشاط		١٦ ٦٢٤ ٢٨٧	٢ ٥٦٦ ٧٥٤
صافي أرباح الفترة قبل الضرائب		٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	١٠ ٨٤٦ ٠٩٠
يخصم :			
ضرائب أذون خزانة		-	٩ ٥٢٢
صافي أرباح الفترة بعد الضرائب		٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	١٠ ٨٣٦ ٥٦٨

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

فنددانا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن

العضو المنتدب

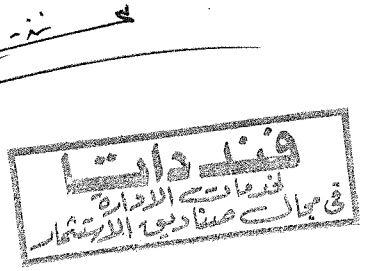

صندوق إستثمار البنك الاهلى المصرى الاول - ذو العائد الدورى التراكمى

منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية

قائمة الدخل الشامل الأخر عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة بعد الضرائب	٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	١٠ ٨٣٦ ٥٦٨
الدخل الشامل الأخر	--	--
صافى الدخل الشامل خلال الفترة	٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	١٠ ٨٣٦ ٥٦٨

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

فنددانا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن

العضو المنتدب

فنددانا
لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

صندوق إستثمار البنك الاهلى المصرى الاول - ذو العائد الدورى التراكمى

منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية

قائمة التغير في صافى أصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	عدد الوثائق القائمة	قيمة الوثائق الإسمية	الارباح (الخسائر) المرحلة	صافى الدخل الشامل	فروق الإسترداد وإعادة إصدار الوثائق	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٩٠٨ ٢٨٥	٩ ٠٨٢ ٨٥٠	٣٥ ٤٦٨ ٨٥٤	٨ ٢٦٠ ٣٥١	(٢ ٧٧٩ ٦٦٢)	٥٠ ٠٣٢ ٣٩٣
اقفال أرباح عام ٢٠٢٢ فى الارباح المرحلة	--	--	٨ ٢٦٠ ٣٥١	(٨ ٢٦٠ ٣٥١)	-	-
الوثائق المستردة خلال الفترة	(٣١١ ٢٦٤)	(٣ ١١٢ ٦٤٠)	--	--	--	(٣ ١١٢ ٦٤٠)
الوثائق المصدرة خلال الفترة	٥٣٢ ٩٦٨	٥ ٣٢٩ ٦٨٠	--	--	--	٥ ٣٢٩ ٦٨٠
فروق الإسترداد خلال الفترة	--	--	--	--	(١٥ ٦٦١ ٦١٧)	(١٥ ٦٦١ ٦١٧)
فروق الإصدار خلال الفترة	--	--	--	--	٢٧ ٦١٤ ٧٨٢	٢٧ ٦١٤ ٧٨٢
الدخل الشامل عن فترة الستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	--	--	--	١٠ ٨٣٦ ٥٦٨	--	١٠ ٨٣٦ ٥٦٨
صافي أصول الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	١ ١٢٩ ٩٨٩	١١ ٢٩٩ ٨٩٠	٤٣ ٧٢٩ ٢٠٥	١٠ ٨٣٦ ٥٦٨	٩ ١٧٣ ٥٠٣	٧٥ ٠٣٩ ١٦٦
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١ ٥٠٢ ٦١٥	١٥ ٠٢٦ ١٥٠	٤٣ ٧٢٩ ٢٠٥	٢٨ ٧٧٧ ٥١٦	٣٦ ٤٩٠ ٠٧٢	١٢٤ ٠٢٢ ٩٤٣
اقفال أرباح عام ٢٠٢٣ فى الارباح المرحلة	--	--	٢٨ ٧٧٧ ٥١٦	(٢٨ ٧٧٧ ٥١٦)	--	--
الوثائق المستردة خلال الفترة	(٣١١ ٩٠٤)	(٩ ٠٤٣ ١١٠)	--	--	--	(٩ ٠٤٣ ١١٠)
الوثائق المصدرة خلال الفترة	٢ ٣٣٨ ٧٢٩	٢٣ ٣٨٧ ٢٩٠	--	--	--	٢٣ ٣٨٧ ٢٩٠
فروق الإسترداد خلال الفترة	--	--	--	--	(٧٤ ٢٤٨ ٩٩٨)	(٧٤ ٢٤٨ ٩٩٨)
فروق الإصدار خلال الفترة	--	--	--	--	١٩٥ ٥١٧ ٣١٧	١٩٥ ٥١٧ ٣١٧
الدخل الشامل عن فترة الستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	--	--	--	٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	--	٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤
صافي أصول الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٢ ٩٣٧ ٠٣٣	٢٩ ٣٧٠ ٣٣٠	٧٢ ٥٠٦ ٧٢١	٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	١٥٧ ٧٥٨ ٣٩١	٢٨٥ ٤٧٨ ٤٤٦

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

فنددانا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن

العضو المنتدب

صندوق إستثمار البنك الاهلى المصرى الاول - ذو العائد الدورى التراكمى

منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
صافي أرباح الفترة قبل الضرائب		٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	١٠ ٨٤٦ ٠٩٠
تعديلات لتسوية صافى أرباح الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
التغير الفعلى فى القيمة السوقية للأسهم		(٣ ٣٤٨ ٣٣٤)	(٦ ٢١٥ ١٨١)
التغير الفعلى فى وثائق استثمار لدى البنوك		(٣٢ ٢٩١)	-
صافي أرباح العام قبل التغير فى الاصول والالتزامات المتداولة		٢٢ ٤٦٢ ٣٧٩	٤ ٦٣٠ ٩٠٩
التغير فى الاصول			
التغير فى استثمارات فى اسهم محلية		(١٠٧ ٥٢٨ ٠٤٦)	(١٤ ٩١٥ ٢٥٩)
التغير فى أذون الخزانة أكثر من ٩١ يوم		-	٥ ٠٣١ ٤٣٠
التغير فى استثمارات فى وثائق استثمار لدى البنوك		(١٥ ٠٠٠ ١١٩)	(٩ ٨٢٥ ٧٠٨)
التغير فى مدينون وارصدة مدينة اخرى		١٩٥ ٦٠٨	١ ٦٣٤ ٢٧٤
التغير فى الإلتزامات			
التغير فى دائنون وارصدة دائنة اخرى		(٢ ٧٤٢ ٣١٠)	١ ٠١٣ ٦٧٨
ضرائب الدخل المسددة		-	(٩ ٥٢٢)
إجمالي التغير في الأصول والإلتزامات		(١٢٥ ٠٧٤ ٨٦٧)	(١٧ ٠٧١ ١٠٧)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) انشطة التشغيل		(١٠٢ ٦١٢ ٤٨٨)	(١٢ ٤٤٠ ١٩٨)
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
صافى النقدية الناتجة من إصدار واسترداد وثائق الإستثمار		١٣٥ ٦١٢ ٤٩٩	١٤ ١٧٠ ٢٠٥
توزيعات كوبونات		(٦ ٠١٠ ٤٦٠)	(١ ٨١٦ ٥٧٠)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		١٢٩ ٦٠٢ ٠٣٩	١٢ ٣٥٣ ٦٣٥
صافى التغير في النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		٢٦ ٩٨٩ ٥٥١	(٨٦ ٥٦٣)
رصيد النقدية وما فى حكمها فى بداية الفترة		٣٤ ٦١١ ٤٧١	١٧ ٦٧٠ ٢٠٦
رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة		٦١ ٦٠١ ٠٢٢	١٧ ٥٨٣ ٦٤٣
ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:			
نقدية بالبنوك - حسابات جارية	(٤)	٦١ ٦٠١ ٠٢٢	١٧ ٥٨٣ ٦٤٣
		٦١ ٦٠١ ٠٢٢	١٧ ٥٨٣ ٦٤٣

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

فنداتا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن

العضو المنتدب

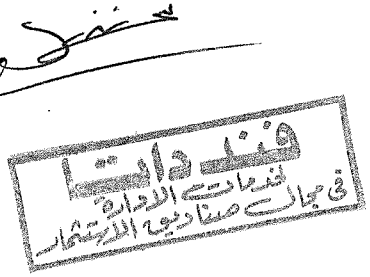

١-نبذة عن الصندوق

أنشأ البنك الأهلي المصري صندوق الإستثمار الأول (ذو العائد الدوري التراكمي) بموجب ترخيص رقم ٢٥ الصادر من الهيئة العامة لسوق المال في ١٩٩٤/٦/٢٦ كنشاط للإستثمار الجماعي وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري في ١٩٩٣/٧/١٤ وذلك بهدف الإستثمار في محفظة متنوعة من الأوراق المالية من أسهم وسندات وأذون خزانة محلية وعالمية تدار بمعرفة خبراء متخصصين .

حددت مدة الصندوق بخمسة وعشرين عاما تبدأ من تاريخ الترخيص وتبدأ السنة المالية للصندوق من أول يناير من كل عام وتنتهى في آخر ديسمبر من نفس العام وإستثناء من ذلك فإن أول سنة مالية للصندوق بدأت من ٤ سبتمبر ١٩٩٤ (تاريخ إقفال باب الإكتتاب) وأنتهت في ٣١ ديسمبر١٩٩٥.

وبناء علي موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٩ بمد أجل الصندوق لمدة خمسة وعشرون عاما تبدأ من ٢٦ يونيه ٢٠١٩.

وتقوم شركة الأهلي لإدارة الإستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية - مؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢) بإدارة الصندوق .

بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص ٢٠٠٠٠٠ وثيقة القيمة الأسمية لكل منها ٥٠٠ جنيه مصري برأس مال قدره ١٠٠ مليون جنيه مصري ، خصص للبنك الأهلي منها ١٠٠٠٠ وثيقة غير قابلة للإسترداد إلا فى نهاية فترة الصندوق.

بناء على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٩٩٧/١/٢١ تم زيادة رأسمال الصندوق بعدد ١٢٨٠٤٠ وثيقة (خصص للبنك الأهلى منها عدد ٦٤٠٢ وثيقة) تم الإكتتاب فيها بالكامل بالقيمة الإستردادية وقت الإكتتاب وفى ١٩٩٧/١١/١٣ وافقت الهيئة العامة لسوق المال على إعتبار الصندوق ذو رأس مال مفتوح.

بناء على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١، ٢٠٠٨/٥/٦ تم تعديل المصاريف لتصبح خمسة فى الألف من القيمة المكتتب/المشتراة فيها.
بموجب إجتماع جماعة حمله الوثائق في ٢٠٢٠/٩/٦ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ تمت الموافقة علي السماح لمدير إستثمار الصندوق (شركة الأهلي لإدارة الإستثمارات المالية) بالتعامل مع إحدي شركات تداول الأوراق المالية (المرتبطة) في تنفيذ عمليات الشراء والبيع الخاصة بالصندوق وفقا وما ورد بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، تمثيل عضو مجلس إدارة بشركة الإدارة في مجلس إدارة شركتين من الشركات التي يستثمر الصندوق جزء من أمواله فيها، تعديل بند الأعباء المالية، الموافقة علي حصول الصندوق علي تسهيل إئتماني من البنك المؤسس.

١-نبذة عن الصندوق (تابع)

بناء على موافقة الهيئة العامة للرقابة الماليه فى ٢ أبريل ٢٠١٦ تم تعديل نشرة الإكتتاب فى وثائق الصندوق وقد شملت بعض البنود السابقة وغيرها لتصبح كالآتى:

- **أسم الصندوق**

صندوق إستثمار البنك الأهلى المصرى الأول ذو العائد الدورى التراكمى

- **المبلغ المخصص من البنك الأهلى لمزاولة الصندوق لنشاطه**

خصص البنك مبلغا قدره ٥ ملايين جنيه مصرى لمزاولة نشاط الصندوق ممثلا فى ٥٠٠ ألف وثيقة غير قابلة للإسترداد إلا فى نهاية فترة الصندوق وتبلغ القيمة الإسمية لكل منها ١٠ جنيهات أكتتب البنك فيها بالكامل ويجوز زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الإلتزام بأحكام المادة ١٥٠ من الفصل الثانى من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بالقرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ وكذلك الضوابط الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ذلك الشأن .

- فى ٢٠١٥/٣/٣٠ صدر قرار جماعة حملة وثائق الصندوق بالموافقة على التعديلات التى رؤى إجراؤها على نشرة إكتتاب الصندوق والتى شملت البنود التالية :

- السياسة الإستثمارية للصندوق
- إسترداد وشراء وثائق الصندوق
- الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد
- أرباح الصندوق وتوزيعاته
- وسائل تجنب تعارض المصالح
- الأعباء المالية التى يتحملها الصندوق مقابل الإدارة

وقد أعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية للتعديلات التى تم إجراءها على نشرة الإكتتاب بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٦ و يتم العمل طبقاً للتعديلات الجديدة على نشرة الإكتتاب بداية من الربع الثانى لعام ٢٠١٦ على القوائم المالية التى سوف تصدر بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ .

- فى ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧ صدر قرار جماعة حملة الوثائق بالموافقة على التعديلات التى رؤى إجراؤها على نشرة اكتتاب الصندوق والتى شملت البنود التالية :

- أتعاب مدير الإستثمار .
- أتعاب مراقب الحسابات.
- أتعاب المستشار الضريبى

- وقد اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية للتعديلات التى تم إجراؤها على نشرة الإكتتاب بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧ و يتم العمل طبقاً للتعديلات الجديدة على نشرة الإكتتاب بداية من الربع الرابع لعام ٢٠١٧ على القوائم المالية التى سوق تصدر بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

- **أرباح الوثائق**

الصندوق ذو عائد دورى تراكمى حيث يتم إجراء توزيع نقدى سنوى للأرباح المحققة فى نهاية ديسمبر من كل عام بما لا يتجاوز ٥٠٪ من صافى الأرباح المحققة بعد إستبعاد الأرباح الدفترية غير المحققة ولا يقل عن ٢٥٪ منها وذلك طبقا لما يتراءى لمدير الإستثمار وبما يحقق الأهداف الإستثمارية للصندوق ومصلحة حملة الوثائق . على أن تتحدد صافى أرباح الصندوق المحققة وغير المحققة من خلال قائمة الدخل التى يتم إعدادها بغرض تحديد صافى ربح أو خسارة الفترة وفقا لما يجب أن تتضمنه من بنود محددة لإيرادات ومصروفات الصندوق على أن تحتسب النسبة المقرر توزيعها كنسبة من الأرباح الناتجة عن الزيادة فى القيمة السوقية للوثيقة عن بداية السنة المالية .

١-نبذة عن الصندوق (تابع)

- **شراء الوثائق :**

يتم تلقى طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة من أى فرع من فروع البنك الأهلي المصري او تسجيلها الكترونياً من خلال الاهلى نت / الموبايل البنكى في أي يوم من أيام العمل المصرفي حتى الساعة الثانية عشر ظهراً ماعدا يوم العمل الأخير من كل أسبوع مع مراعاة أن يتم تحصيل مبلغ يزيد بنسبة ٥٪ عن آخر سعر معلن للوثيقة في تاريخ تقديم طلب الشراء وتسوى قيمتها في أول يوم عمل مصرفى من الأسبوع التالى لتقديم طلب الشراء على أساس القيمة المعلنة في ذات اليوم على أن يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شراؤها أول يوم عمل مصرفي من الأسبوع التالى لتقديم طلب الشراء وبالسعر المعلن في صباح ذلك اليوم وعلى أساس نصيب الوثيقة في صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع ، كما يتم تحصيل عمولة اكتتاب وقيمتها (خمسة في الألف) من قيمة الوثائق المكتتب فيها / المشتراه عند قيام العميل بالاكتتاب / الشراء بوثائق الصندوق وتؤول هذه الحصيلة لفروع البنك الأهلي المصري ويتم اضافة قيمة الوثائق الجديدة المشتراه لحساب الصندوق اعتبارا من بداية يوم الاصدار وهو بداية يوم العمل المصرفي الأول من الأسبوع التالى لتقديم طلب الشراء ٠

- **إسترداد الوثائق :**

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانوناً التقدم لدى أى فرع من فروع البنك الأهلي المصري بطلب استرداد بعض أو كل من وثائق الاستثمار المملوكة له او تسجيلها الكترونياً من خلال الاهلى نت / الموبايل البنكى في أي يوم من أيام العمل المصرفي حتى الساعة الثانية عشر ظهراً ماعدا يوم العمل الأخير من كل أسبوع ، وتتحدد قيمه الوثائق المطلوب استردادها على اساس نصيب الوثيقة في صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية اخر يوم عمل مصرفى في الأسبوع والتي يتم الاعلان عنها أسبوعيا بفروع البنك الأهلي المصري ، كما يتم خصم قيمه الوثائق المطلوب استردادها من اصول الصندوق اعتبارا من بداية أول يوم عمل مصرفى من الأسبوع التالى لتقديم طلب الاسترداد وبالسعر المعلن في صباح ذلك اليوم وكذا يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها بحد اقصى يومي عمل مصرفي من الأسبوع التالى لتقديم طلب الاسترداد ٠

- **المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:**

في ضوء ما نصت عليه أحكام المادة (١٧٣) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الإستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل علي وثائق الصناديق المرتبطين بها إلا بعد الحصول علي الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقا للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤)، وإعمالا لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤) بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل علي الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنه بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري علي أسعار هذه الوثائق سوف يقوم مدير الإستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحدده عند الرغبة في إسترداد الوثائق المكتتب فيها عند تأسيس الصندوق أو المشتراه في حالة ذلك بالإفصاح المسبق بفترتين إسترداد علي الأقل للجهة متلقية طلبات الإسترداد علي أن يتم تنفيذ طلب الإسترداد بذات الشروط الواردة بنشرة الإكتتاب.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١/٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢/٢ استخدام التقديرات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية.

- **تقدير القيمة العادلة:**

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه نتيجة بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس.
يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض ان معاملة بيع الاصل او تحويل الالتزامات ستتم اما:

- فى السوق الأساسي للأصل او الالتزام.
- أو فى غياب السوق الأساسي فى السوق الاكثر نفعا للأصل أو الالتزام.

يقوم الصندوق بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المتداول فى السوق النشطة لتلك الأداة عند توفرها، يتم اعتبار السوق على انها سوق نشطة إذا كانت معاملات الاصول او الالتزامات تتم بشكل متكرر وحجم كاف لتقديم معلومات عن الاسعار على اساس مستمر.

يقوم الصندوق بقياس الادوات المتداولة فى السوق النشطة وفقاً لسعر السوق لان هذا السعر يقارب بشكل معقول سعر البيع.

فى حال عدم وجود سعر متداول فى سوق نشط فإن الصندوق يستخدم أساليب تقييم تزيد من استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. إن أسلوب التقييم المختار يتضمن جميع العوامل التى يأخذها المشاركون فى السوق فى الحسبان عند تسعير العملية.

يقوم الصندوق بإثبات التحويل بين مستويات القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغييرلدى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المستويات التالية:

المستوى ١

هي الاسعار المعلنة (غير المعدلة) فى سوق نشط للأصل او الالتزام مطابقة يستطيع الصندوق الوصول اليها فى تاريخ القياس.

المستوى ٢

فى كافة المستويات بخلاف اسعار معلن عنها ضمن المستوى ١ وتكون هذه المستويات ملحوظة للأصل او الالتزام بشكل مباشر او غير مباشر

المستوى ٣

هي المستويات غير الملحوظة للأصل او الالتزام.

قام الصندوق بتصنيف الاستثمارات التى قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة عند المستوى ١ وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال الفترة لم يتم اجراء أي تحويل فى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

بالنسبة للأدوات المالية الاخرى مثل النقدية وما فى حكمها وتوزيعات الأرباح المدينة والارصدة الدائنة الأخرى، فإن القيم الدفترية تقارب بشكل معقول العادلة.

كما أن أسس تقييم أصول وإلتزامات هذا الصندوق وتحديد القيمة الإستردادية لوثائق الإستثمار فى تاريخ إعداد القوائم المالية تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن

-استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

- يتم تبويب الاستثمارات على أنها استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائراذاكان :
  أ- تم اقتناؤه أو نشأ بصفة أساسية لغرض البيع أو اعادة الشراء فى مدى زمنى قصير أو جزء من محفظة أدوات مالية يتم ادارتها معا ويوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد للحصول على أرباح قصيرة الاجل أو مشتقات مالية (فيماعدا المشتقات المالية التى تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة).
  ب- تم تبويبه عند الاعتراف ألاولى بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
  ت- تقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير فى قيمتها فى قائمة الدخل

- تم اعتماد القوائم المالية من قبل شركة خدمات الادارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ و ذلك بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٨

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٣-١ عملة القياس وترجمة المعاملات بالدفاتر

٣-١-١ عملة القياس

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والتى تمثل عملة القياس بالصندوق

٣-١-٢ أسس القياس

تثبت الأصول والإلتزامات المالية التى تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقى الأصول والإلتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة او التكلفة المستهلكة .

٣-١-٣ الإعتراف والقياس

- يتم الإعتراف بالإستثمارات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية .
- يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولى في قائمة الدخل .
- تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .

٣-١-٤ أسس قياس القيمة العادلة

- **القياس اللاحق**
- يتم قياس الأصول والإلتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل .

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٣-١ عملة القياس وترجمة المعاملات بالدفاتر-تابع

- يتم قياس الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة وشهادات الإدخار والأرصدة المستحقة على السماسرة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلي مخصوماً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت .
- يتم قياس الإلتزامات المالية الأخرى بخلاف الإلتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي، بينما يتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق في تاريخ الإسترداد .
- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية بإستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية على أساس الأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات .
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والإسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية –أسلوب التدفقات النقدية المخصومة – أو أي طريقة أخري للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق التي يمكن الإعتماد عليها وذلك عن طريق شركات خدمات الإدارة وهى التي تقوم بتعيين خبير تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لم تتغير قيمتها العادلة في السوق لمدة ثلاثة أشهر وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٠) .
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة منه كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة . ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها .

٣-١-٥ إضمحلال قيمة الأصول المالية

- تقوم إدارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل فقط اذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الإعتراف الأولي بالأصل وأثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

- يتم رد الخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإسترادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن إضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة) القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي) ما لم يتم الإعتراف بالخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن إضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٣-١ عملة القياس وترجمة المعاملات بالدفاتر-تابع

٣-١-٦ المعاملات بالدفاتر

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصرى ويتم ترجمة المعاملات المالية بالعملات الأجنبية فى الدفاتر على أساس السعر الرسمى للعملات الأجنبية فى تاريخ التعامل، يتم تقييم أرصدة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية على أساس الأسعار السائدة فى البنوك التجارية للعملات الأجنبية فى ذلك التاريخ، ويتم إدارج فروق العملة الناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل .

كما تستخدم أسعار الصرف المعلنة من البنك الأهلى المصرى فى نهاية كل فترة مالية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصرى للأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية وكذا لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الاجنبية.

٣-٢ الأدوات المالية:-

أ -التبويب

عند الاثبات الأولى تقاس الاصول المالية بالقيمة العادلة ويتم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

- الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة

- يتم قياس الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت كلا الشرطين أدناه ولا تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالآصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

- تنشأ الشروط التعاقدية للأصول المالية فى تواريخ محددة للتدفقات النقدية التى تمثل فقط مدفوعات لآصل المبلغ والعمولة على أصل المبلغ القائم.

- الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر إذا استوفت كلا الشرطين أدناه ولا تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصول ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق الهدف منه عن طريق تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية.

- تنشأ فتراتها التعاقدية فى تواريخ محددة للتدفقات النقدية التى تمثل فقط مدفوعات لأصل المبلغ والعمولة على أصل المبلغ القائم.

عند الاثبات الاولى للاستثمارات فى ادوات حقوق الملكية التى لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، يحق لمدير استثمار الصندوق أن يختار بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الاخر ويتم هذا الخيار على اساس كل استثمار على حدة.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

- الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

إن جميع الاصول المالية غير المصنفة على انها مقاسة بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر , يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

تقييم نموذج الاعمال

يجرى مدير استثمار الصندوق تقييماً للهدف من نموذج الاعمال الذي من خلاله يتم الاحتفاظ بالأصول على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الاعمال والمعلومات المقدمة للأدارة، تشتمل المعلومات التى يتم اخذها فى الاعتبار على:

- السياسات والاهداف المحددة للمحفظة وتشغيل هذه السياسات علمياً
- تقييم كيفية أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك للجنة اشراف الصندوق.
- المخاطر التى تؤثر على اداء نموذج الاعمال (والاصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر
- كيفية مكافأة مديري الاعمال – فيما إذا كانت المكافأة تستند الى القيمة العادلة للأصول المدارة او التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
- معدل تكرار وحجم وتوقيت المبيعات فى الفترات السابقة، والاسباب لتلك المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلية

وبالرغم من ذلك، فأن المعلومات بشأن نشاط المبيعات لا يمكن أخذها فى الحسبان بمفردها، ولكنها كجزء من التقييم الكلى لكيفية قيام الصندوق بتحقيق الاهداف المحددة لإدارة الاصول المالية وكيفية تحقق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الاعمال الى مدى معقولية التصورات دون الاخذ بالاعتبار تصورات " أسوأ حالة" أو " حالة الضغط "، إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاثبات الاولى بطريقة تختلف عن التوقعات الاصلية للصندوق، لا يقوم الصندوق بتغيير تصنيف الاصول المالية المتبقية المحتفظ بها فى نموذج الاعمال ولكنه يدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستقبلية الناشئة حديثاً او التى تم شراءها حديثاً.

ان الاصول المالية التى يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أداءها على اساس القيمة العادلة , يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة لأنها لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ولبيع اصول مالية.

الاصول والالتزامات المالية

أ- تصنيف الاصول المالية

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات لأصل المبلغ والعمولةلغرض هذا التقييم، يعرف "المبلغ الأصلى " على انه القيمة العادلة للأصول المالية عند الاثبات الأولى. تعرف الفائدة أو " العمولة" على انها مبلغ مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلى القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الاقراض الاساسية الاخرى والتكاليف (مثل: مخاطر السيولة والتكاليف الادارية) بالإضافة الى هامش الربح.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

عند تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة , يأخذ الصندوق بالاعتبار ما يلى:

- الاحداث المحتملة التى قد تؤدى الى تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

- خصائص الرافعة المالية.

- شروط الدفع المسبق والتمديد

- الشروط التى تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من اصول محددة (على سبيل المثال: ترتيبات الاصول دون حق الرجوع)

- الخصائص التى تعدل اعتبارات القيمة الزمنية للنقود على سبيل المثال: إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة/ العمولة.

إعادة التصنيف

- لا يتم إعادة تصنيف الاصول المالية بعد إثباتها الأولى، إلا فى الفترة التى يقوم فيها الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الاصول المالية.

ب-تصنيف الالتزامات المالية

- يقوم الصندوق بتصنيف التزاماته المالية بالتكلفة المستهلكة ما لم تصنف على انها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

جـ-الاثبات والقياس الأولى

- يتم الاثبات الأولى للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة فى تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً فى الاحكام التعاقدية للأدارة. يتم اثبات الاصول المالية والالتزامات المالية الاخرى فى التاريخ الذي نشأت فيه. يتم القياس الأولى للأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة الى اقتناءه أو إصداره، بالنسبة للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

د-القياس اللاحق

- بعد الاعتراف الأولى وعند اعداد القوائم المالية يتم قياس الأصل المالي أما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة وفقا للقياس الاولى ويتم اثبات فروق التقييم ضمن قائمة الدخل (الارباح أو الخسائر)، اما الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فيتم اثبات فروق التقييم ضمن حقوق الملكية وضمن ايضا الدخل الشامل الاخر الذي يخص الفترة المالية الخاصة بالتقييم.

٣-٣ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية الدورية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفى حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٣-٤ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.

- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٣-٥ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٣-٦ الاعتراف بالإيراد

- توزيعات الأرباح المحصلة وكذلك المستحقة نتيجة استثمار الأموال خلال الفترة.

- الأرباح الرأسمالية الغير محققة الناتجة عن الزيادة في حساب القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الاستثمار.

- الأرباح الرأسمالية المحققة والناتجة عن بيع الأوراق المالية المملوكة للصندوق.

- العائد المحقق من مصروفات الاسترداد.

- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.

- يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة على أدوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس المدة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويثبت العائد بالإجمالي شاملاً ضرائب خصم المنبع إن وجدت.

٣-٧ المصروفات

- يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٣-٨ ارباح الصندوق وتوزيعات الأرباح

- يتم إثبات الأرباح الموزعة من استثمارات الصندوق في السندات على أساس الاستحقاق ويتم إثبات الفوائد على الأذون والأوعية الادخارية ذات الفائدة على أساس المدة الزمنية وفقاً لمعدل العائد المتفق عليه.

٣-٩ قائمة التدفقات النقدية

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدي البنوك.

٣-١٠ الدخل الشامل

- هو التغير في حقوق حملة الوثائق خلال السنة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة من المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه. ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من " الأرباح أو الخسائر " و " الدخل الشامل الأخر ".

٣-١١ النقدية وما في حكمها

- تتمثل النقدية وما في حكمها في النقدية بالصندوق ولدى البنوك وكذلك الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها الى نقدية بسهولة وفق تغير قيمتها في خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور.

٣-١٢ القيمة الاستردادية / البيعية لوثائق استثمار الصندوق

- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدا بالمخالفة لشروط الإصدار، ويلتزم لصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق وأحكام المادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال.

- تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي، ولا يتم تحصيل أية مصاريف استرداد عند قيام العميل باسترداد قيمة كل أو جزء من وثائق استثمار الصندوق التي يمتلكها.

٣-١٣ السياسات الإستثمارية المتبعة فى إستثمار الأموال

السياسة الإستثمارية للصندوق

تتبع إدارة الصندوق سياسة إستثمارية تهدف إلى تحقيق أعلي عائد على الأموال المستثمرة في الصندوق مع تقليل درجة المخاطرة المتعلقة بالإستثمار قدر الإمكان وبما يتفق مع طبيعة الصندوق الذى يستثمر في أدوات مالية متنوعة بما يتناسب والنسب الإستثمارية المشار إليها ببند النسب الإستثمارية والتي تم تعديلها بتحديد حد أدني وأقصي لكل إستثمار وفقا لقرار جماعة حملة الوثائق بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢ وكذلك موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية فى ٢٠١٩/٩/٢٦ كما يلى :

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

أولا : النسب الإستثمارية :

١- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية (الأسهم وحقوق الإكتتاب) عن ٧٠٪ من صافي أصول الصندوق كحد أقصي و ٣٠٪ من صافي أصول الصندوق كحد أدني إلا في الحالات القهرية ومنها علي سبيل المثال عمليات الإسترداد المفاجئ بقيم مؤثرة علي أصول الصندوق والتي قد يستتبعها تخطي النسبة المذكورة وعلي مدير الإستثمار في هذه الحالة أن يبذل قصاري جهده لتوفيق أوضاعه لتخفيض نسبة الإستثمار في الأسهم الي النسبة المقررة (٧٠٪).

٢- أن تكون نسبة ما يستثمر في أدوات الدين (سندات حكومية، سندات شركات وأذون خزانه) وأوعية إدخارية وشهادات الإستثمار بأنواعها وصكوك حكومية وشركات وكذا السيولة النقدية والودائع وصناديق الإستثمار النقدية وصناديق الأسهم بحد أدني ٣٠٪ من صافي أصول الصندوق و ٧٠٪ من صافي أصول الصندوق كحد أقصي مع مراعاة ألا يقل التصنيف الائتماني للسندات المصدرة من شركات مساهمة الصادر لها من إحدي شركات التصنيف المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية عن BBB - عند الشراء وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التصنيف الائتماني لتلك الأوراق المالية.

٣- الإستثمار في سيولة نقدية وأدوات مالية قصيرة الأجل يسهل تحويلها الي نقدية مثل الودائع البنكية وصناديق إستثمار أسواق النقد وأذون الخزانة قصيرة الأجل بحد أدني ٥٪ من صافي أصول الصندوق.

٤- وفي حالة تجاوز حدود الإستثمار المنصوص عليها يتعين علي مديرالإستثمار إخطار الهيئة بذلك فورا وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التجاوز خلال أسبوع علي الأكثر.

ثانيا : ضوابط عامة :

١ – أن تقتصر إستثمارات الصندوق علي السوق المحلي فقط وبالعمله المحلية طبقا وتعليمات البنك المركزي المصري.

٢- أن تعمل أدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة.

٣– أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الإستثمارية القصوي والدنيا لنسب الإستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في نشرة الإكتتاب.

٤– أن تأخذ قرارات الإستثمار في الإعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.

٥– لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٦- لا يجوز إستخدام أصول الصندوق في أى إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسئولية تتجاوز حدود قيمة إستثماره.

٧- تقتصر إستثمارات الصندوق علي السوق المحلي فقط بالعملة المحليه طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

٨- عدم جواز تنفيذ عمليات إقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الإستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقا لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.

٩- عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على ١٥٪ من حجم التعامل اليومى للصندوق وبمراعاة حكم البند (٦) من المادة ١٧٤ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته.

١٠- يجوز لمدير الإستثمار البدء في إستثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب في الإيداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم .

ثالثاً : ضوابط قانونية

وفقاً لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية فإنه يجب الآتي :

١ –ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥٪ من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠٪ من الأوراق المالية لتلك الشركة.

٢ – ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق واحد على ٢٠٪ من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز ٥٪ من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه .

٣ – لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠٪ من صافي أصول الصندوق.

٣-١٤ تقييم الإستثمارات

جميع إستثمارات الصندوق المالية يتم تقييمها وفقا للأسس التـــالية :

٣-١٤-١ الأسهم

يتم التقييم على أساس القيمة العادلة (أسعار الإقفال السارية وقت التقييم) وفى حال ثبات سعر السهم فى البورصة لأكثر من ثلاثة شهور يتولى المقيم المالى المستقل والمعين من طرف شركة خدمات الإدارة التقييم وذلك وفقا لقرار مجلس الهيئة رقم (١٣٠) بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤ والمعدل وفقا لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (١٦٨) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٨ بشأن تولي شركة خدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار تقييم الاصول والاوراق المالية غير المقيدة في البورصة التي تستثمر صناديق الاستثمار اموالها فيها وذلك بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ستة اشهر علي ان يكون التقييم مرة بحد ادني كل ثلاثة اشهر اذا كان الصندوق مقيدا بالبورصة، مع مراعاة تعيين جهات تقييم متخصصة، وذلك كله وفقا للضوابط الواردة بهذا القرار.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٣-١٤-٢ السندات

يتم تقييم السندات وفقا لأسعار الإقفال السارية وذلك إذا كانت مبوبة بغرض المتاجرة بينما السندات المبوبه بغرض الإحتفاظ يتم تقييمها بالقيمة المدفوعة للسند مضافا اليها خصم الإصدار أو يخصم منها علاوة الإصدار .

٣-١٤-٣ أذون الخزانة

تثبت الإستثمارات فى أذون الخزانة القابلة للخصم لدى البنك المركزى المصري بالقيمة المدفوعة كما تعلى بالعوائد التى أستحقت على هذه الأذون حتى تاريخ الميزانية وتظهر أذون الخزانة بالميزانية بقيمتها الإسمية مستبعدا منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

٣-١٤-٤ وثائق الإستثمار بصناديق الإستثمار الأخرى

يتم تقييم وثائق الإستثمار فى صناديق البنوك الأخرى وشركات التامين على أساس أخر قيمة إستردادية معلنة فى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- مدى تطبيق المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ من تغييرات فى السياسات المحاسبية وقد نتج عن هذة التعيلات فى القوائم المالية بعدم وجود أى تعديلات أو تسويات .

التصنيف طبقا لمعيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦	التصنيف طبقا لمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧	القيمة الدفترية طبقا لمعيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦	القيمة الدفترية طبقا لمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧	تعديلات أو تسويات
أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٢٢٤ ١١٢ ٩٧٦	٢٢٤ ١١٢ ٩٧٦	لايوجد

٣-١٥ تحقيق وإثبات الإيراد

٣-١٥-١ يتم إثبات العائد على الودائع والسندات على أساس نسبة زمنية أخذا فى الإعتبار معدل العائد المستهدف من الأصل المستثمر.

٣-١٥-٢ يتم إثبات العائد من الإستثمارات فى وثائق إستثمار ذات عائد دورى إعتبارا من تاريخ إصدار قرار التوزيع .

٣-١٥-٣ يتم إثبات أرباح وخسائر بيع الأرواق المالية بالفرق بين تكلفة الأوراق المباعة المحتسبة(وفقا لمتوسط التكلفة) وبين صافى القيمة البيعية (المحتسبة وفقا لقيمة بيع الأوراق المالية بعد خصم عمولات ومصروفات البيع) .

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٣-١٦ الفوائد

٣-١٦-١ يتم الإعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة بقائمة الدخل بإستخدام معدل الفائدة الفعلى السارى فى تاريخ إقتناء أو إصدار الأداة المالية .

٣-١٦-٢ تتضمن الفوائد إستهلاك خصم أو علاوه الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.

٣-١٦-٣ يتم الإعتراف بالفائدة الدائنة على أدوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس المدة المبينة باستخدام معدل الفائدة الفعلى ويثبت العائد بالإجمالى شاملا المخصوم من المنبع تحت حساب الضرائب إن وجدت.

٣-١٧ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق

٣-١٨ المدينون والدائنون والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى

يتم الإثبات للمدينين والدائنين والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى بالتكلفة، ويتم القياس اللاحق بالتكلفة مخصوما خسائر الإنخفاض المقدرة فى قيمتها إن وجدت .

٣-١٩ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على الصندوق إلتزام حالى (قانونى أو حكمى)نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.
وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ الميزانية إذا ما أخذ فى الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.
وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدره لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات، وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة، ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

٣-٢٠ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة وتتمثل النقدية وما فى حكمها فى أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك التى تستحق خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل وكذا الإستثمارات فى أذون الخزانة التى تستحق فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣-٢١ قائمة الدخل الشامل

هو التغير في حقوق حملة الوثائق خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه .
ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أوالخسائر والدخل الشامل الآخر .

٤- حسابات جارية لدى البنوك

البيـــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
البنك الأهلى المصري	٦١ ٦٠١ ٠٢٢	٣٤ ٦١١ ٤٧١
الإجمالى	٦١ ٦٠١ ٠٢٢	٣٤ ٦١١ ٤٧١

٥- وثائق صناديق استثمار لدى البنوك

البيـــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	عدد الوثائق	القيمة	النسبة إلى صافى أصول الصندوق%	عدد الوثائق	القيمة	النسبة إلى صافى أصول الصندوق%
وثائق صناديق استثمار البنك الاهلى المصرى	٨٥ ٢٥٦	٢٤ ٩٠٩ ١٨٦	٨,٧٣٪	٣٣٩٣١	٩ ٨٧٦ ٧٧٦	٧,٩٦٪
—الرابع						
الإجمالى		٢٤ ٩٠٩ ١٨٦	٨,٧٣٪		٩ ٨٧٦ ٧٧٦	٧,٩٦٪

٦- الأسهم المحلية :

رصيد الاسهم المحلية فى٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بلغ ١٩٩ ٢٠٣ ٧٩٠ جنية مصرى وبيانها كما يلى:

البيـــــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	عدد الأسهم	القيمة بعد التقييم	النسبة إلى صافى أصول الصندوق%	عدد الأسهم	القيمة بعد التقييم	النسبة إلى صافى أصول الصندوق %
قطاع الموارد الأساسية						
حديد عز	٧٥ ٠٠٠	٦ ٢٨٦ ٥٠٠	٢,٢٠٪	٤٠ ٠٠٠	٣ ٦٨٠ ٠٠٠	٢,٩٧٪
سيدى كرير للبتروكيماويات – سيدبك	١٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٨٢ ٠٠٠	٠,٩٧٪	٩٠ ٠٠٠	٢ ٦١٦ ٣٠٠	٢,١١٪
شركة مصر لانتاج الاسمدة موبكو	٦٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٠,٩٥٪	–	–	–
أبو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية	٦٠ ٠٠٠	٣ ٥١٦ ٠٠٠	١,٢٣٪			
مصر للالومنيوم	١٠ ٠٠٠	٩٧٠ ٠٠٠	٠,٣٤٪	–	–	–
إجمالى قطاع الموارد الأساسية		**١٦ ٢٥٤ ٥٠٠**	**٥,٦٩٪**		**٦ ٢٩٦ ٣٠٠**	**٥,٠٨٪**
قطاع منسوجات وسلع معمره						
النساجون الشرقيون للسجاد	١٢٠ ٠٠٠	٢ ٨١٢ ٨٠٠	٠,٩٩٪	٨٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٨٠٠	١,٠٩٪
إجمالى قطاع منسوجات وسلع معمره		**٢ ٨١٢ ٨٠٠**	**٠,٩٩٪**		**١ ٣٥٢ ٨٠٠**	**١,٠٩٪**
قطاع طاقه وخدمات مساندة						
الاسكندرية للزيوت المعدنية	٤٥٠ ٠٠٠	٤ ٣٦٥ ٠٠٠	١,٥٣٪	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٩٧٢ ٠٠٠	١,٥٩٪
إجمالى قطاع طاقه وخدمات مساندة		**٤ ٣٦٥ ٠٠٠**	**١,٥٣٪**		**١ ٩٧٢ ٠٠٠**	**١,٥٩٪**
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات						
شركة السويدى إلكتريك	٢٥٠ ٠٠٠	١١ ٨١٥ ٠٠٠	٤,١٤٪	١٤٠ ٠٠٠	٤ ٠٦٠ ٠٠٠	٣,٢٧٪
الكابلات الكهربائية المصرية	–	–	–	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢١١ ٠٠٠	٠,٩٨٪
جى بى كوربوريشن	٨٠ ٠٠٠	١ ١٣٦ ٨٠٠	٠,٤٠٪	١٥٠ ٠٠٠	١ ١٨٥ ٠٠٠	٠,٩٦٪
إجمالى قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات		**١٢ ٩٥١ ٨٠٠**	**٤,٥٤٪**		**٦ ٤٥٦ ٠٠٠**	**٥,٢١٪**
قطاع الرعاية الصحية وأدوية						
العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات تشخيصية-راميدا	–	–	–	٤٥٠ ٠٠٠	٧٤٢ ٥٠٠	٠,٦٠٪
المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ايبيكو	١٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٣٢ ٠٠٠	١,٤١٪	٥٠ ٠٠٠	١ ٨٢٥ ٠٠٠	١,٤٧٪
ابن سينا فارما	–	–	–	١٠٠ ٠٠٠	٣١٤ ٠٠٠	٠,٢٥٪
إجمالى قطاع الرعاية الصحية وأدوية		**٤ ٠٣٢ ٠٠٠**	**١,٤١٪**		**٢ ٨٨١ ٥٠٠**	**٢,٣٢٪**
قطاع البنوك						
البنك التجارى الدولى	٢٩٠ ٠٠٠	٢٢ ٤٤٦ ٠٠٠	٧,٨٦٪	١٤٠ ٠٠٠	١٠ ١٧١ ٠٠٠	٨,٢٠٪
مصرف ابوظبي الإسلامي – مصر	٣٥٠ ٠٠٠	١٤ ٧٥٢ ٥٠٠	٥,١٧٪	٢٢٠ ٠٠٠	٨ ٧٩٧ ٨٠٠	٧,٠٩٪
بنك كريدي اجريكول	٣٥٠ ٠٠٠	٦ ٥٤١ ٥٠٠	٢,٢٩٪	١٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	١,٧٧٪
البنك المصري لتنمية الصادرات	٨٧ ٠٠٠	١ ٦٨٥ ١٩٠	٠,٥٩٪	٤٠ ٠٠٠	٩٩٣ ٦٠٠	٠,٨٠٪
إجمالى قطاع البنوك		**٤٥ ٤٢٥ ١٩٠**	**١٥,٩١٪**		**٢٢ ١٦٢ ٤٠٠**	**١٧,٨٦٪**
قطاع الخدمات المالية بإستثناء البنوك						
بلتون القابضة	٧٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٧٢ ٠٠٠	٠,٧٣٪	–	–	–
بي إنفستمنتس القابضة	١٢٠ ٠٠٠	٢ ٥٦٨ ٠٠٠	٠,٩٠٪	٦٥ ٠٠٠	١ ٢٣٣ ٠٥٠	٠,٩٩٪
القلعة للاستثمارات المالية	–	–	–	٣٠٠ ٠٠٠	٨١٣ ٠٠٠	٠,٦٦٪
مجموعة اى أف جى القابضة	٦٠٠ ٠٠٠	١١ ٨٢٠ ٠٠٠	٤,١٥٪	٣٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٩٦ ٠٠٠	٣,٩٥٪
القابضه المصرية الكويتيه	١٢٠ ٠٠٠	٣ ٥٨٢ ٠٠٠	١,٢٥٪	٦٠ ٠٠٠	٢ ٤١٦ ٨٠٠	١,٩٥٪
إجمالى قطاع الخدمات المالية بإستثناء البنوك		**٢٠ ٠٤٢ ٠٠٠**	**٧,٠٣٪**		**٩ ٣٥٨ ٨٥٠**	**٧,٥٥٪**
قطاع خدمات النقل والشحن						
الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	٤٠ ٠٠٠	١ ٧٦٠ ٨٠٠	٠,٦٢٪	–	–	–
إجمالى قطاع خدمات النقل والشحن		**١ ٧٦٠ ٨٠٠**	**٠,٦٢٪**		–	–

البيـــــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	عدد الأسهم	القيمة بعد التقييم	النسبة إلى صافى أصول الصندوق%	عدد الأسهم	القيمة بعد التقييم	النسبة إلى صافى أصول الصندوق %
قطاع العقارات						
الشركة العربية لادارة وتطوير الاصول	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٢٦ ٠٠٠	٠,٥٠٪	١ ١٦٠ ٠٠٠	١ ١٥٣ ٠٤٠	٠,٩٣٪
شركة أوراسكوم للتنمية مصر	٤٢٠ ٠٠٠	٤ ٨٨٤ ٦٠٠	١,٧١٪	٣٣٠ ٠٠٠	٣ ٦٦٣ ٠٠٠	٢,٩٥٪
مجموعة طلعت مصطفى	٣٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٦٧ ٠٠٠	٥,٩٨٪	٢٧٠ ٠٠٠	٦ ٥٢٠ ٥٠٠	٥,٢٦٪
شركة إعمار مصر	٩٠٠ ٠٠٠	٥ ٨٣٢ ٠٠٠	٢,٠٤٪	١٨٠ ٠٠٠	٦٧٣ ٢٠٠	٠,٥٤٪
شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٤٠٠ ٠٠٠	٣ ٩٧٢ ٠٠٠	١,٣٩٪	١٥٠ ٠٠٠	١ ٥٦٠ ٠٠٠	١,٢٦٪
بالم هيلز للتعمير	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٢١٠ ٠٠٠	١,٤٧٪	٥٠٠ ٠٠٠	١ ٣٣٠ ٠٠٠	١,٠٧٪
شركة مدينة مصر للإسكان والتعمير	٣٥٠ ٠٠٠	١ ٣٥٤ ٥٠٠	٠,٤٧٪	٢١٠ ٠٠٠	٨٥٢ ٦٠٠	٠,٦٩٪
إجمالى قطاع العقارات		**٣٨ ٧٤٦ ١٠٠**	**١٣,٥٦٪**		**١٥ ٧٥٢ ٣٤٠**	**١٢,٧٠٪**
قطاع الإتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات						
فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	٧٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٥٠ ٠٠٠	١,٥٩٪	٣٨٠ ٠٠٠	٢ ٠٩٣ ٨٠٠	١,٦٩٪
الشركة المصرية للإتصالات	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ٧٢٤ ٨٠٠	٣,٠٦٪	١٨٠ ٠٠٠	٦ ٧٧٧ ٠٠٠	٥,٤٦٪
اي فاينانس للاستثمارات المالية والرقميه	٤٠٠ ٠٠٠	١٠ ٣٢٠ ٠٠٠	٣,٦١٪	٣٠ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٠,٤٢٪
إجمالى قطاع الإتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات		**٢٣ ٥٩٤ ٨٠٠**	**٨,٢٦٪**		**٩ ٣٩٥ ٨٠٠**	**٧,٥٧٪**
قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ						
القاهرة للدواجن	٣٢٠ ٠٠٠	٢ ٣٥٢ ٠٠٠	٠,٨٣٪	١٨٠ ٠٠٠	١ ٤٥٨ ٠٠٠	١,١٨٪
شركة الشرقية للدخان	٦١٠ ٠٠٠	١١ ٠٨٩ ٨٠٠	٣,٨٨٪	١٨٠ ٠٠٠	٥ ١١٢ ٠٠٠	٤,١٢٪
ايديتا للصناعات الغذائية	١٥٠ ٠٠٠	٤ ٤٦١ ٠٠٠	١,٥٦٪	٨٠ ٠٠٠	٢ ٤٩٤ ٤٠٠	٢,٠١٪
إجمالى قطاع الأغذية والمشروبات		**١٧ ٩٠٢ ٨٠٠**	**٦,٢٧٪**		**٩ ٠٦٤ ٤٠٠**	**٧,٣١٪**
قطاع مقاولات وانشاءات هندسية						
شركة أوراسكوم كونستراكشون بي الي سي	٢٠ ٠٠٠	٥ ٤٤٤ ٠٠٠	١,٩١٪	٦٠٠٠	١ ٠٨١ ٠٢٠	٠,٨٧٪
إجمالى قطاع مقاولات وانشاءات هندسية		**٥ ٤٤٤ ٠٠٠**	**١,٩١٪**		**١ ٠٨١ ٠٢٠**	**٠,٨٧٪**
قطاع الخدمات التعليمية						
القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	١٣٠ ٠٠٠	١ ٧٤٢ ٠٠٠	٠,٦١٪	١٣٠ ٠٠٠	١ ٧٣٦ ٨٠٠	١,٤٠٪
إجمالي قطاع الخدمات التعليمية		**١ ٧٤٢ ٠٠٠**	**٠,٦١٪**		**١ ٧٣٦ ٨٠٠**	**١,٤٠٪**

البيـــــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	عدد الأسهم	القيمة بعد التقييم	النسبة إلى صافى أصول الصندوق%	عدد الأسهم	القيمة بعد التقييم	النسبة إلى صافى أصول الصندوق %
قطاع تجارة وموزعون						
ام.ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	٥٠٠ ٠٠٠	٤ ١٣٠ ٠٠٠	١,٤٥٪	١٢٠ ٠٠٠	٨١٧ ٢٠٠	٠,٦٦٪
إجمالي قطاع تجارة وموزعون-		٤ ١٣٠ ٠٠٠	١,٤٥٪		٨١٧ ٢٠٠	٠,٦٦٪
إجمالي الاستثمارات في الأسهم المحلية		١٩٩ ٢٠٣ ٧٩٠	٦٩,٧٨٪		٨٨ ٣٢٧ ٤١٠	٧١,٢١٪

٧- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

البيـــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
كوبونات أسهم مستحقة تحت التسوية	١٩٨ ٠٠١	١١٦ ٠٥٨
عائد علي الحساب الجاري	١ ١١٩ ٤٢٥	٤٠٥ ١٢٢
توزيعات مستحقة -الاهلى الرابع	٤٢٦ ٢٨٠	١٥٢ ٦٩٠
بيع تحت التسوية	٣٥٩ ١٧٨	١ ٦٢٤ ٦٢٢
الإجمالى	٢ ١٠٢ ٨٨٤	٢ ٢٩٨ ٤٩٢

٨- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

البيـــــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
اتعاب مدير الاستثمار	٢١٢ ٤١٧	٨١ ٨٠٨
أتعاب مراقب الحسابات	٢٧ ٥٠٠	٨٢ ٥٠٠
أتعاب المستشار الضريبي	٣٨ ٥٨٢	٢٧ ٥٠٠
أتعاب ممثلي حملة الوثائق	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
أتعاب لجنة الإشراف	٣ ٣٧٥	٣ ٣٧٥
أتعاب الجهة المصدرة	٥٣١ ٠٤٣	٢٠٤ ٥١٩
اتعاب شركة خدمات الإدارة	١٥ ٦١٠	٩ ٠٩٠
أسهم مشتراه تحت التسوية	-	١ ٤٣٥ ٤٣٣
عموله بيع وشراء	-	١٩ ٩٥٥
دائنو التوزيعات	-	٦ ٠١٠ ٤٦٠
حسابات دائنه – حافز الاداء	-	١ ٧٦٣ ١٤٨
ضرائب كوبونات تحت الخصم	٩ ٩٠٠	٥ ٨٠٣
رسم التطوير	٥ ٥١٩	٥ ٢٠٤
مستحقات حفظ الاسهم – امين الحفظ	٧٤ ٧٠١	٣٣ ١٢٣
المساهمة التكافلية	٦٩ ٦٢٩	٥٩ ١٢٨
أرصدة دائنة أخرى	١ ٣٤٧ ١٦٠	١ ٣٤٧ ١٦٠
الإجمالى	٢ ٣٣٨ ٤٣٦	١١ ٠٩١ ٢٠٦

٩- صافى أصول الصندوق

بلغت حقوق حملة الوثائق فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ ٢٨٥ ٤٧٨ ٤٤٦ جنيه مصري موزعة على عدد ٢ ٩٣٧ ٠٣٣ وثيقة ليصبح قيمة الوثيقة ٩٧,٢٠ جنيه فى ذلك التاريخ جنيه مصري تتمثل في الاتي :

البيـــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
صافى أصول الصندوق في أول الفترة / العام	١٢٤ ٠٢٢ ٩٤٣	٥٠ ٠٣٢ ٣٩٣
صافي الدخل الشامل خلال الفترة /العام	٢٥ ٨٤٣ ٠٠٤	٣٤ ٧٨٧ ٩٧٦
الارباح الموزعه	-	(٦ ٠١٠ ٤٦٠)
صافى(المدفوع) المحصل عن إصدار وإسترداد وثائق خلال الفترة /العام	١٣٥ ٦١٢ ٤٩٩	٤٥ ٢١٣ ٠٣٤
صافى أصول الصندوق	٢٨٥ ٤٧٨ ٤٤٦	١٢٤ ٠٢٢ ٩٤٣

١٠-مصروفات عمومية وإدارية:

البيان	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنيه مصرى
مصروفات تسويقة واعلان	٢٩ ١٣٧	٢١ ٩٥٠
رسوم خدمة هيئة الرقابة المالية	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
اتعاب المستشار الضريبي	١١ ٠٨٢	٦ ٨١٨
أتعاب مراقب الحسابات	٢٧ ٥٠٠	٢٧ ٥٠٠
اتعاب ممثلي حملة الوثائق	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠
مصروفات ارسال كشوف حسابات للعملاء	٢٦ ٣١٣	١٩ ٤٥٦
مساهمة تكافلية	٦٩ ٦٢٩	١٦ ٦٦١
رسوم حفظ مركزى	-	١ ٥٤٣
رسوم تطوير	٥ ٥١٩	٢ ٣٦٠
متنوعات	٩١٥	-
الإجمالي	١٨١ ٠٩٥	١٠٧ ٢٨٨

١١-إيضاح متمم لقائمة التدفقات النقدية

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تم إستبعاد أثر المعاملات غير النقدية التي تمت خلال الفترة المالية حتى تتفق القائمة ومتطلبات الأساس النقدي الذي تعد بناء عليه وذلك على النحو التالي :

التدفقات النقدية عن الزيادة/(النقص) في الإستثمارات المالية

البنـــد	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	صافي التغير في القيمة السوقية (النقص) الزيادة	الرصيد المعدل في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بعد إستبعاد التغير في القيمة السوقية	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	صافي التغير النقدي
أسهم محلية	١٩٩ ٢٠٣ ٧٩٠	٣ ٣٤٨ ٣٣٤	١٩٥ ٨٥٥ ٤٥٦	٨٨ ٣٢٧ ٤١٠	(١٠٧ ٥٢٨ ٠٤٦)
وثائق صناديق استثمار لدى البنوك	٢٤ ٩٠٩ ١٨٦	٣٢ ٢٩١	٢٤ ٨٧٦ ٨٩٥	٩ ٨٧٦ ٧٧٦	(١٥ ٠٠٠ ١١٩)

١٢- أتعاب مدير الإستثمار

- أتعاب إدارة مقابل إدارته للصندوق وتقديم خدماته بواقع ٠,٣٪ (ثلاثة في الألف) من صافي أصول الصندوق سنويا تحتسب يوميا وتسدد تلك الأتعاب في نهاية كل فترةربع سنوية.
- يستحق لمدير الإستثمار أتعاب حسن أداء سنوية بواقع ٧,٥٪ من صافى أرباح الصندوق التى تزيد عن متوسط صافى عائد أذون الخزانة إستحقاق ٣٦٤ يوم (عام) مضافا له علاوة بواقع ٢٪ أو ١٥% أيهما أعلى (ويسمى هذا بالربح الحدى) وتستحق هذه الأتعاب فى ٣١ ديسمبر من كل عام وتسدد بعد أعتمادها من مراقب حسابات الصندوق.
- طبقا لمحضر اجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار البنك الأهلى الأول ذو العائد الدورى التراكمى المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٤ وفى ضوء إعتماد المحضر فى الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣٠ تم تعديل أتعاب

مدير الإستثمار حيث يستحق لمدير الإستثمار أتعاب حسن أداء سنوى بواقع ٧,٥٪ من صافى أرباح الصندوق التى تزيد عن متوسط صافى عائد أذون الخزانة استحقاق ٣٦٤ يوم مضاف اليه علاوه بواقع ٢٪ أو ١٥٪ أيهما أعلى ويسمى هذا بالربح الحدى وتستحق هذه الأتعاب فى ٣١ ديسمبر من كل عام وتسدد بعد إعتمادها من مراقب حسابات الصندوق.

١٣ - العمولات الإدارية للجهة المؤسسة

تتقاضى الجهة المؤسسة عمولات إدارية بواقع سبعة ونصف فى الألف سنوياً من صافى أصول الصندوق عن قيامها بكافة الإلتزامات الواردة بالنشرة وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع فى نهاية كل فترة ربع سنوية على أن يتم إعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية.

١٤ - أتعاب شركة خدمات الإدارة

يتحمل الصندوق اتعاب شركة فند داتا لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار بواقع شريحتين مقسمه كالتالي:

- الشريحة الأولي: ١,٥ في العشرة الاف سنويا حتي ثلاثمائة مليون جنيه من صافي اصول الصندوق.
- الشريحة الثانية: ١ في العشرة الاف سنويا لما فوق ثلاثمائة مليون جنيه من صافي اصول الصندوق.
- بحد أدنى لاجمالي الشريحتين ١٨٠٠٠ جنيه (فقط ثمانية عشر الف حنية مصرى لاغير) سنويا وبحد اقصي لاجمالي الشريحتين ٤٩٠٠٠٠ جنيه (اربعمائه وتسعون الف جنيه مصري لا غير) سنويا تحتسب وتجنب يوميا وتسدد كل ثلاثة اشهر طبقا لاجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٨ و المعتمد من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية .
- أتعاب إضافية بواقع ١٠٠٠٠ جم سنوياً (فقط عشرة الاف جنيه مصري) تسدد نصف سنوياً وذلك نظير إعداد القوائم المالية للصندوق .

١٥-أتعاب مراقب الحسابات:

يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما في ذلك القوائم المالية السنوية والتي حددت بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه مصري) بخلاف ضريبة القيمة المضافة.

١٦-بدل إنتقال لجنة الإشراف:

يتحمل الصندوق بدلات إنتقال لأعضاء لجنة الإشراف والتي حددت بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه سنويا (ثلاثة عشر الفا وخمسمائة جنيه مصري).

١٧-أتعاب المستشار الضريبى:

أتعاب المستشار الضريبي بواقع ٢٢٥٠٠ جنيه سنويا (فقط أثنان وعشرون ألف وخمسمائة جنيه مصري) بخلاف ضريبة القيمة المضافة وذلك نظير قيام المستشار الضريبى بتقديم كافة الخدمات والاستشارات الضريبية وكذا أعمال الفحص الضريبى للصندوق طبقا لاجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٨ و المعتمد من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٨-رسوم الحفظ:

يتقاضى أمين الحفظ عمولة سنوية بواقع (ثلاثة أرباع فى الألف) من القيمة السوقية للاوراق المالية تسدد نصف سنوياً – التعريفة المطبقة لرسوم الحيازة وعمولة البيع والشراء بواقع (نصف فى الألف) غير شاملة اية مصاريف سيادية تفرض من جانب الجهات السيادية (مصر للمقاصة والقيد المركزى) او البنك المركزى المصرى او اى جهة سيادية أخرى والتى تحصل عند طلبها .

١٩- مقابل الخدمات:

تتمثل في رسوم خدمات الهيئة العامة للرقابة المالية .
تكلفة إرسال شركة خدمات الإدارة للتقارير الربع سنوية لحملة الوثائق وفقا للمطالبات الفعلية المقدمة من الشركة.
يتحمل الصندوق بدلات إنتقال الممثل القانوني ونائبه والتي حددت بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه سنويا لكليهما.
يتحمل الصندوق أي رسوم تفرضها الجهات الرقابية والإدارية.

٢٠-أهم المخاطر التى يتعرض لها الصندوق وأهم السياسات والأجراءات التى يتبعها الصندوق للحد من تأثير تلك المخاطر:-

٢٠ – ١ مخاطر منتظمة :

هى المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتى تنتج عن طبيعة الإستثمار فى الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة لعدة عوامل من بينها الأداء المالى للشركات ومعدلات نموها بالإضافة الى الظروف الإقتصادية والسياسية وسيتم تخفيف أثرها عن طريق قيام مدير الإستثمار بمتابعة مختلف الدراسات والتحليلات الإقتصادية والتوقعات المستقبلية للسوق المستثمر فيه.

٢٠ – ٢ مخاطر غير منتظمة :

هى المخاطر التى تنتج عن حدث غير متوقع فى إحدى القطاعات وقد يؤثر سلباً على شركات ذلك القطاع إلا إنه يتنوع إستثمارات الصندوق وبالمتابعة النشطة لإستثماراته تنخفض حجم هذه المخاطر.

٢٠ – ٣ المخاطر الناتجة عن تغير سعر الفائدة :

هى المخاطر التى تنتج عن إنخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت متأثرة بإرتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء وكذا الإستثمار فى أدوات قصيرة الأجل التى تتأثر بأسعار الفائدة هذا مع العلم بأن مدير الإستثمار يتبع إدارة نشطة والتى تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الإتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الإستفادة منها مما يقلل من درجة هذه المخاطر.

٢٠ – ٤ مخاطر الائتمان (عدم السداد)

وهى المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإستردادية عند الإستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية فى توزيع إستحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الإختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وتوزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للإستثمار فى شركة واحدة كما هو موضح بالبند الخاص بالسياسة الإستثمارية بالإضافة إلى ذلك فأن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتمانى بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة .

٢٠ – ٥ مخاطر السيولة والتقييم :

هى المخاطر التى تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل أى من إستثماراته فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسييله أو حدوث ظروف تؤثر على بعض إستثمارات الصندوق بما يؤدى إلى انخفاض أو إنعدام التداول عليها لفترة من الزمن لذا سيقوم مدير الإستثمار بتوجيه الجزء المستثمر فى الأسهم فى أسهم عالية السيولة وكذلك فى أدوات النقد وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر السيولة قد تنتج نتيجة عدم إتفاق أيام العمل المصرفى والبورصة مما يكون له أثره على تقييم الوثيقة طبقا لما هو مشار إليه ببند الظروف القاهرة وقد يؤدى ذلك النوع إلى الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد إلى أن تزول أسباب هذه المخاطر.

٢٠ – ٦ مخاطر التضخم :

وهى المخاطر الناشئة عن إنخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تدوير إستثمارات الصندوق بين الأسهم التى تختلف درجة تأثرها بالتضخم وبين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير.

٢٠ – ٧ مخاطر الأستدعاء أو السداد المعجل :

مخاطر إستدعاء جزء أو كل السندات وسدادها قبل موعد إستحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط الجهة المصدرة للسندات وهذه المخاطرتكون معروفة ومحددة بنشرات الإكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.

٢٠ – ٨ مخاطر العمليات :

تنجم مخاطر العمليات عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو تسوية أوامر البيع أو الشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم نزاهة أحد أطراف العملية أو عدم بذل عناية الرجل الحريص مما يترتب عليه تأخر سداد إلتزامات الصندوق أو إستلام مستحقاته لدى الغير وتأتى خبرة مدير الإستثمار وطبيعة تعاملات الصندوق مع بنوك تابعة لرقابة البنك المركزى المصرى كعوامل أساسية تهدف الى الحد من مخاطر العمليات ويطبق الصندوق سياسة الدفع عند الإستلام لتقليل مخاطرالعمليات.

٢٠ – ٩ مخاطر المعلومات :

هى المخاطر الناشئة عن عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدى الى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر وحيث أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الإستثمار المتاحة فهو قدير على تقييم وتوقع آداء الشركات بالإضافة الى الإطلاع على البحوث عن الحالة الإقتصادية وحالة الشركات لكى يتفادى القرارات الخاطئة ويتجنب مخاطر المعلومات.

٢٠ – ١٠ مخاطر تغير اللوائح والقوانين :

وهى المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الاحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتى تؤثر على اداء الصندوق والعمل على تجنب اثارها السلبية والاستفادة من اثارها الايجابية لصالح الاداء الاستثمارى.

٢٠ – ١١ مخاطر تقلبات سعر الصرف :

وهى المخاطر التى قد تؤدى الى حدوث تقلبات إقتصادية تؤثر على الأداء المالى للشركات مما ينعكس على الأوراق المتداولة بالسوق مما يؤدى الى إرتفاع أو إنخفاض عائد الصندوق هذا وتجدر الإشارة الى أن إستثمارات الصندوق تقتصر على السوق المحلى فقط على أن تكون مصدرة بالعملة المحلية.

٢٠ – ١٢ مخاطر التوقيت :

تتمثل فى إختيار توقيت شراء أو بيع الأوراق المالية فالشراء عند وصول السوق الى القمة أو عند بداية هبوط السوق ينطوى على قدر أكبر من المخاطر مقارنة بالشراء فى بداية صعود السوق والعكس صحيح فى حالة البيع ونظرا لما يتمتع به مدير الإستثمار من خبرات وما يقوم به من دراسات فإنه يستطيع الحد من آثار مخاطر التوقيت قدر الإمكان.

٢٠ -١٣- مخاطر التغيرات السياسية :

تنعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء أسواق المال بهذه الدول والتى قد تؤدى التى تأثر الأرباح والعوائد الإستثمارية وفى الغالب يكون سوق الأسهم أكثر تأثيراً للتغيرات السياسية من أسواق الأدوات ذات العائد الثابت وتجدر الإشارة الى أن الصندوق سوف يستثمر فى السوق المصرى مما يتتبعه التأثر المباشر بالأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة فى مصر.

٢٠ -١٤ مخاطر ظروف قاهرة عامة :

وهى مثل حدوث إضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد وبدرجة تؤدى الى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية مما يؤدى الى وقف عمليات الإسترداد كليا أو نسبياً وهو نوع من المخاطر التى لا تزول إلا بعد زوال أسبابها.

٢٠ -١٥ مخاطر عدم التنوع والإرتباط :

إرتباط أسعار الأسهم ببعضها فى إحدى القطاعات أو تركز الإستثمارات فى أسهم شركات أو قطاعات محدودة وسيتم مواجهتها بالمتابعة اليومية لنسب الإستثمار فى الأدوات والأوراق المالية بالصندوق وتوزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة.

٢٠ -١٦ مخاطر الفحص الضريبى :

وهى الناتجة عن إختلاف الربح الضريبى عن الربح المحاسبى والتى ينتج عنها إختلاف بين قيمة الضرائب المسددة والمقدرة وفقا لتقدير المستشار الضريبى للصندوق وبين المحتسب من خلال مأمورية الضرائب أثناء الفحص وقد ينتج عن هذا الإختلاف إما تحمل عبء ضريبى أو تحقيق وفورات ضريبية .

٢٠ -١٧ مخاطر تكنولوجية:

تتمثل في المخاطر المترتبة على استخدام شبكة الانترنت والتداول عن بعد (إلكترونياً) ومخاطر حماية بيانات المستخدم وبيانات اعتماد تسجيل الدخول الخاصة بحساب العميل وعدم تسريبها ويتعهد العميل نفسه باتخاذ الحيطة وتحمل نتيجة إساءة استعمال الخدمة ومخاطر حدوث أي عطل يتسبب في وقف هذه الخدمة (خدمة التعامل وإرسال واستقبال التعليمات والأوامر المباشرة عبر الانترنت).

٢١- الموقف الضريبي

أولاً : الضريبة العامة على الدخل

الصندوق معفى من الضريبة منذ التأسيس ومع صدور القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ قانون الضريبة العامة على الدخل وتعديلاته تم خضوع الصندوق للضريبة , وبناء عليه قام الصندوق بتقديم الإقرار الضريبى فى الميعاد القانونى المحدد وكذلك تم سداد الضريبة المستحقة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وكذا أعوام ٢٠١٥ , ٢٠١٦ وبدء من ١٨ مايو ٢٠١٧ تم مد إعفاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية لمدة ثلاث سنوات حتى ٢٠٢٠/٥/١٧.

ثانياً : ضريبة الدمغة

مع إقرار وزارة المالية للضريبة على الدمغة يقوم الصندوق بسداد هذه الضريبة على فواتير البيع والشراء المنفذة مع شركات تداول الأوراق المالية.

ثالثاً : بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٣ صدر قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وقد تم نشره بالجريده الرسمية بذلك التاريخ على ان يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره، هذا وسوف تسرى الضريبة على الارباح الراسماليه وكذا الارباح و التوزيعات التى يحصل عليها حملة الوثائق فى صناديق الاستثمار فى أدوات الدين وصناديق وشركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار فى الاسهم وصناديق

وصناديق الاستثمار العقارى والصناديق القابضة المنشاة وفقا لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ويكون سعر الضريبة المقرر المشار اليه ١٥٪ بالنسبة الى الاشخاص الاعتبارية و ٥٪ بالنسبة الى الاشخاص الطبيعيين .

٢٢- الأطراف ذات العلاقة

يتم التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بالأسعار السائدة وتتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ فيما يلى :

أ) البنك الأهلي المصرى :

يقتنى البنك الأهلي المصري المنشئ للصندوق عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة في ٣٠يونيو ٢٠٢٤ بنسبة ١٧% من عدد ٢ ٩٣٧ ٠٣٣ وثائق الصندوق

- بلغت الحسابات الجارية والودائع لدى البنك الأهلي المصري مبلغ ٦١ ٦٠١ ٠٢٢ جنيه مصري.
- بلغت أتعاب البنك الأهلى المصرى كأمين حفظ وعمولات البيع والشراء الفعلية مبلغ ٢٠٤ ٥٥٢ جنيه مصري.

ب) مدير الإستثمار (شركة الأهلى لإدارة الإستثمارات المالية)

- بلغت أتعاب مدير الإستثمار عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤مبلغ ٣٨١ ٠٩٠جنيه مصري

ج) لجنة الإشراف :

- بلغت أتعاب بدل إنتقال لجنة الإشراف عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ ٦٧٥٠ جنيه مصري

د) مراقب الحسابات:

- بلغت أتعاب مراقب الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ ٢٧ ٥٠٠ جنيه مصري.

هـ) شركة خدمات الإدارة :

- بلغت أتعاب شركة خدمات الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ ٢٣ ٩٩٣ جنيه مصري

و) ممثلى حملة الوثائق:

- بلغت أتعاب ممثلى حملة الوثائق عن الفترة المالية المنتهية في٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ ٦٠٠٠ جنيه مصري

٢٣- تحديد تضارب المصالح وكفاية الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن صناديق إستثمار البنك الأهلى المصرى (الأول) عن الفترة المالية المنتهية فى٣٠ يونيو٢٠٢٤.

بالإشارة إلى هذا البند نود الإفادة بأنه لايوجد أى تعارض في المصالح داخل الصندوق من حيث العلاقة بين مدير الإستثمار والجهة المؤسسة وشركة خدمات الإدارة للصندوق وفيما يلى ما يؤكد ذلك من الإجراءات المتبعة للحفاظ على التضارب فى المصالح :

١- تقوم الصناديق بإستثمار جزء من السيولة النقدية المتوفرة لديها فى ودائع طرف البنك الأهلى المصرى الجهة المؤسسة وكذا وثائق الصندوق النقدى الرابع.

٢- لا يخضع أى من الأطراف داخل الصناديق للسيطرة الفعلية من الطرف الاخر.

٣- هناك إجراءات ضبط داخلى لمدير الإستثمار تمنع قيام العاملين داخل الشركة بالإستثمار فى وثائق الصناديق التى تقوم بإدارتها.

٤- العاملين بشركات خدمات الإدارة للصندوق المذكور أعلاه لم يستثمروا فى وثائق الصندوق التى يتولوا إدارته وفقاً للضوابط الموضوعة طرفهم .

٥- يتم سداد الاتعاب الي شركات السمسرة التابعة لبعض الشركات التي يتم الاستثمار بها في الصندوق مثل شركة المجموعة المالية هيرمس – بايونيرز .. الي اخره .. طبقا لحالات التعامل المنفذة بها وذلك بنفس الاتعاب المسددة الي الشركات المماثلة والتي لا يكون الصندوق طرفا بها.

٦- طبقا لقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠٢١ تكون مسئولية اعداد القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الادارة (شركة فند داتا) اعتبارا من القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

٧- السماح لمدير الإستثمار الصندوق "شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية" بالتعامل من خلال شركة ألاهلى فاروس لتداول الأوراق المالية فى تنفيذعمليات الشراء و البيع الخاصه بالصندوق .

٨- تشغل الإستاذة /ماهيتاب معتصم عرابى - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بشركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية (مدير استثمارالصندوق) منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بمجلس إدارة شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية (شركة مقيدة بالبورصة المصرية) والتي يستثمر الصندوق فيها جزء من أموال الصندوق.

- أحداث هامة :

في ضوء قرارات لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائي المؤرخ في ٦ مارس ٢٠٢٤ برفع أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس متعقباً ذلك انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار الأمر الذى ساهم بشكل رئيسي في صعود مؤشر٣٠EGX ليصل الي مستوى ٣٤,٤٠٠ نقطة مؤثراً بالإيجاب علي أداء صناديق الأسهم كما أنه في ظل عزوف المستثمرين عن الاستثمار بالشهادات البنكية والبحث عن استثمارات أخرى تدر عوائد مرتفعة لذا يمكن اعتبار أن التأثير محدود على الصناديق نتيجة استغلال هذا الصعود لجني مستويات اعلي من الأرباح الأمر الذى عاد بالإيجاب علي حملة الوثائق.

وبناءاً عليه فإننا نؤكد على ما يلي:

- لا يوجد تأثير ملحوظ للقرارات المذكورة على القوائم المالية للصندوق في ٢٠٢٣/١٢/٣١ كما أنه لا يوجد أي تأثير مباشر على القوائم المالية للصندوق عن العام المالي الحالي الذي ينتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

- لا توجد مخاطر ملموسة على القوائم المالية للصندوق ناتجة عن القرارات المذكورة على القوائم المالية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وما بعدها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية وخاصة ما ورد من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ للأدوات المالية أو معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية.

- لا يوجد أي تأثير ملموس للقرارات المذكورة على قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته في القوائم المالية السنوية عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والقوائم المالية عن الفترة المنتـــهية في ٣٠ /٢٠٢٤/٦.

- الصندوق لا يخضع لأحكام المادة رقم (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث إنه يخضع لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته والقرارات التي تصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

- تم الأخذ في الاعتبار الإفصاح عن القرارات الصادرة من البنك المركزى في ٢٠٢٤/٣/٦ بتحرير أسعار الصرف وتحريك أسعار الفائدة بواقع ٦٠٠ نقطة ضمن الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية عن النصف الأول من ٢٠٢٤.